بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين

النقطة الثانية في كلام صاحب الكفاية قدس سره: ما نقله صاحب الكفاية قدس سره عن المحقق الخوانساري قدس سره في رسالته في مقدمة الواجب، وإن لم يعلم صدور هذا التحليل من المحقق الخوانساري قدس سره فإن ما نقله عنه الشيخ الأعظم في [مطارح الأنظار ج١ ص ٥٢٠] ظاهره أنه فهم من كلامه أن النكتة في استحالة المقتضي للضد المعدوم مع تلبس الجسم بضده هو ما سيأتي عن المحقق النائيني قدس سره من امتناع اجتماع المقتضي التام والشرط للضد مع تلبس الجسم بضده. وقد تصدى الشيخ الأعظم قدس سره لنقده [ص ٥٢٢– ٥٢٣]، فلعل ما في الكفاية من إرجاع الإستحالة للإستحالة بالغير – التي تعني امتناع المقتضي لعدم تعلق الإرادة الأزلية به – تحليل منه وتقريب لكلامه.

وحاصله: أن عدم وجود الضد لا يدل على استناد عدمه لوجود المانع وهو ضده الموجود بالفعل، لاحتمال أن عدم الضد لعدم المقتضي لا لوجود المانع، بل ربما كان ثبوت المقتضي له محالاً، وسر المحالية هو أن ما لم تتعلق به الإرادة الأزلية فتحققه محال، فإن الإرادة الأزلية إن تعلقت بشيء وجب وجوده وإن لم تتعلق به لزم عدمه، وهذه الجهة مما ذكره صاحب الكفاية قدس سره تحليلا لكلام الخونساري قدس سره هي محل التأمل، وبيان ذلك بذكر ملاحظات ثلاث:

الملاحظة الأولى: أن الثابت أن إرادته تبارك وتعالى حادثة وليست أزلية، فإرادته فعل من أفعاله تبارك وتعالى، كما هو ظاهر الروايات الشريفة كما في صحيحة عاصم بن حميد: (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: لم يزل الله مريدا فقال عليه السلام: إن المريد لا يكون إلا والمراد معه لم يزل الله عالما قادرا ثم أراد) وفي صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: (إن المشيئة محدثة) وفي صحيحة عمر بن أذينة عنه عليه السلام: (إن الله خلق الأشياء بالمشيئة وخلق المشيئة بنفسها) وظاهر جميعها أن المشيئة والإرادة حادثة، وأنها فعله تبارك وتعالى، وإن كان في بعض الروايات فرق بين المشيئة والإرادة نحو ما في الكافي [ط الإسلامية ج١ ص ١٤٨] (سئل العالم ع كيف علم الله ؟ قال : علم وشاء وأراد وقدر

وقضى وأمضى، فأمضى ماقضى وقضى ماقدر وقدر ما أراد، فبعلمه كانت المشيئة وبمشيئته كانت الإرادة ، وبإرادته كان التقدير) الى أن قال: (والعلم متقدم على المشيئة والمشيئة ثانية والإرادة ثالثة) فدعوى ثبوت إرادة أزلية كما يظهر من كلمات بعض أهل المعقول ومنهم المحقق الإصفهاني قدس سره الذي أرجعها الى الابتهاج والرضا [نهاية الدراية ج١ ص ٢٧٨]، كما أرجعها بعضهم للعلم بقوله: (ومعنى كونه مريدا أنه سبحانه يعقل ذاته ويعقل نظام الخير الموجود في الكل من ذاته وأنه كيف يكون) وذلك كما ترى بعيد عن مساق الروايات السابقة ويؤكده ما روي عن بكير بن أعين (قلت لأبي عبد الله ع: علمه ومشيئته مختلفان أو متفقان؟ فقال عليه السلام: العلم ليس هو المشيئة ألا ترى أنك تقول سأفعل كذا ان شاء الله ولا تقول سأفعل كذا إن علم الله). وأما كيفية علقة الإرادة بالمشيئة وانبثاق المشيئة عن العلم والقدرة فمحل بحث في محله، والحاصل أنه بناءً على أن إرادته تعالى حادثة وليست أزلية فإن إرادته تعلقت بالمسببات في إطار أسبابها، سواء أكانت المسببات طبيعية أم كانت اختيارية، فلا يدل تعلق الإرادة الإلهية بشيء على حتمية وقوعه، لأنها تعلقت به عن سببه، فربما يكون سببه موجبا وربما لا يكون كذلك، كما لا يدل عدم تعلق الإرادة الأزلية على استحالته بل لعل أسبابه قد تمت ومع ذلك لم يتحقق لمانع.

الملاحظة الثانية: لو سلمنا بثبوت الإرادة الأزلية كما ذكره صاحب الكفاية قدس سره فيقال: إن عدم تعلق الإرادة الأزلية بشيء لا يعني استحالته، بل الإرادة وجودا وعدما فرع كون الشيء في حد ذاته ممتنعا أو ممكنا، مما يعني أنه لا بد أن يكون مستحيلا في رتبة سابقة إما ذاتا أووقوعا كي لا تتعلق به الإرادة الأزلية أو تتعلق بعدمه، فإن تعلقها بوجود شيء أوعدمه ليس جزافا بل لأنه في نفسه ممكن أو محال.

الملاحظة الثالثة: أن ما أفيد من أن عدم تعلق الإرادة الأزلية بشيء يعني استحالته هل هو من باب الاستدلال في مقام الإثبات أم الاستدلال في مقام الثبوت؟ فهنا محتملان:

الأول: أن المنظور هو مقام الإثبات بأن يقال: إن عدم تعلق الإرادة الأزلية بشيء كاشف عن استحالته باستحالة مقتضيه ، فإذا كان هذا هو المنظور – وهو مقام الإثبات – فهو ممنوع لأن عدم تعلق الإرادة الأزلية لا يكشف عن استحالته لاستحالة مقتضيه، بل حتى لو تعلقت الإرادة الأزلية بعدمه

فضلا عن عدم تعلقها بوجوده فإنها لا تكشف عن استحالته لاستحالة مقتضيه كما أريد في الاستدلال، بل تعلق الإرادة الأزلية بعدمه يكشف عن الاستحالة، ولكنها قد تكون لوجود المانع لا لاستحالة مقتضيه أي: لعل تعلق الإرادة الأزلية بعدمه لأن المانع من وجوده ضروري الوقوع، لا لاستحالة مقتضيه كي يكشف تعلق الإرادة الأزلية بعدمه عن استحالته لاستحالة مقتضيه.

الثاني: أن المنظور هو مقام الثبوت، بأن يقال: إن عدم تعلق الإرادة الأزلية به علة لاستحالته لاستحالة مقتضيه، وذلك لأن سائر الأسباب الطبيعية الإمكانية ترجع بحسب التسلسل إلى علة العلل وهو السبب الواجب بالذات وهو الإرادة الأزلية، والإرادة الأزلية ليست فيها جهة إمكان بل ليس فيها إلا جهة الوجوب، فما تعلقت به لزم وما لم تتعلق به امتنع، ولكن هذا غير تام، فإن الإرادة الأزلية لم تتعلق بالمسببات بنحو مباشر بل تعلقت بها بما لها من أسباب طولية، ولأجل ذلك ربما يكون الشيء قد تمت أسبابه الطولية ومقتضياته ومع ذلك لم تتعلق الإرادة الأزلية بعدمه إلا لوجود مانع – وذلك المانع هو الضد – لا لاستحالة مقتضيه.

فتلخص من هذه المناقشة كلها أن ما أفيد من أن عدم الضد يعني استحالة وجوده لاستحالة مقتضيه لعدم تعلق الإرادة الأزلية به غير تام.

هذا تمام الكلام في الوجه الأول لامتناع المقدمية وهو ما أفاده صاحب الكفاية قدس سره من محذور الدور.

الوجه الثاني: لامتناع مقدمية عدم الضد لوجود الضد ما ذكره المحقق النائيني قدس سره [أجود التقريرات ج١ ص٣٥٧ وفي الطبعة الأخرى ج٢ ص١١] وبيان ما أفيد في ضمن مقدمتين:

المقدمة الأولى: أن أجزاء العلة – وهي المقتضي والشرط وعدم المانع – متفاوتة رتبة وليست في عرض واحد، فإن المقتضي فاعل مامنه الوجود والشرط ما كان مصححا لفاعلية الفاعل أو متمما لقابلية القابل، وهذا فرع تمامية المقتضي، إذ لولا وجود مقتض لما كان الشرط مصححا له أو متمما لقابله، كما أن عدم المانع متأخر رتبة عن المقتضي لأنه عبارة عن نفي المزاحم للمقتضي وهو المانع المتأخر رتبة عن المقتضي أيضا، إذ لا يتصف الأمر الوجودي بكونه مانعا إلا إذا كان هناك مقتضٍ، لأن المانع هو العائق للمقتضي عن تأثيره في إيجاد أثره، ومن الواضح أن الأمر الوجودي لا يكون عائقا عن التأثير ما لم يكن

هناك مقتضٍ يستدعي التأثير فيكون الأمر الوجودي الآخر عائقا عن تأثيره.

المقدمة الثانية: بناء على أن الأمر الوجودي لا يتصف بالمانعية إلا مع وجود المقتضي فالضد لا يصلح أن يكون مانعا عن وجود ضده أبداً، وعدم الضد دائما مستند لعدم المقتضي، فلا تصل النوبة إلى كون وجود ضده مانعا منه أبداً، وذلك لأنه إذا وجد الضد كما إذا افترض أن الجسم صار قائما أو صار أسود، فعدم البياض حينئذ ليس لمانعية السواد بل لعدم مقتضيه.

والوجه في ذلك: أن المانعية فرع المقتضي، فلا يكون وجود الضد الموجود مانعا من ضده إلا إذا كان مقتضي البياض تاما، ولا يعقل وجود مقتضي البياض مع تحقق السواد لأن تحقق البياض مع السواد محال لامتناع وجود الضدين في مكان واحد في زمان واحد، وبما أن وجود البياض مع السواد محال فالمقتضي له محال لأن المقتضي للمحال محال، فهل يعقل مقتضٍ لشريك الباري؟ أو لاجتماع النقيضين؟ أو للدور أو التسلسل؟ والسر في ذلك أن مايستحيل وقوعه لا يعقل التسبب إليه بأي سبب، فبما أن السواد مع البياض محال فالمقتضي له محال، فعدم الضد دائما يستند لعدم مقتضيه لا لوجود المانع.

وهذا ينطبق على الأفعال الاختيارية والأسباب الطبيعية أما الأول فواضح كما لو أراد الإنسان القيام فلا يعقل أن يريد القعود حال إرادته القيام، وإذا تصارعت إرادتان كما لو كان الشخص نائما فأراد زيد إقعاده وأراد بكر إقامته وكانت الإرادتان متساويتين، فلا يعقل وجود شيء لا من القيام ولا من القعود، وإذا كانت إرادة أحدهما أقوى فأقعده فتخلف القيام فإن تخلفه لا لوجود المانع بل لمغلوبية إرادته وهي عبارة عن عدم المقتضي، وأما الأسباب الطبيعية كالسواد والبياض فكما سبق بيانه.

فإذا لم يكن الضد صالحا للمانعية من وجود ضده الآخر، فعدم الضد ليس من قبيل عدم المانع، وإذا لم يكن عدم الضد عدم مانع لم تتم المقدمية لأن دعوى المقدمية مبنية على أن نسبة عدم الضد للضد الآخر نسبة عدم المانع، وإذا لم يكن عدمه عدم مانع لم تثبت مقدمية عدم الضد لوجود ضده.

تم كلام المحقق النائيني قدس سره.

وقد أورد عليه سيدنا الخوئي قدس سره [المحاضرات ج٣ ص١٤ في طبعة، وفي أخرى ج٢ ص٢٩٦] بمنع المقدمة الثانية، وهي دعوى أن المقتضي للمحال محال، فقد أفاد سيدنا الخوئي قدس سره أن هناك فرقا واضحا بين المقتضي للضدين والمقتضي للجمع بين الضدين، فالمحال ثبوت المقتضي

للجمع بين الضدين لا ثبوت المقتضي لكل من الضدين، فإن مقتضي الضدين مما لا كلام في إمكانه ، فإن كل مقتضٍ يقتضي أثره في نفسه، فللسواد مقتضٍ كما أن للبياض مقتضٍ، وليس اقتضاء الأول متقيدا بعدم اقتضاء الثاني ولا العكس، فكل منهما مقتض في حد نفسه، غاية الأمر أن تمانع المقتضَيَين اقتضى تمانع المقتضِيَين في التأثير، فثبوت المقتضي للضدين ليس محالا.

وقد أورد السيد الشهيد قدس سره على سيدنا الخوئي قدس سره [البحوث ج٢ ص٣٠٥] بما سيأتي بيانه.

والحمد لله رب العالمين